S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/1143
3 December 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ موجّهة
إلى الأمين العام من الممثل الدائم لطاجيكستان
لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل، طيه، نص مقال لمعالي السيد يخيو عظيموف رئيس وزراء جمهورية طاجيكستان أذاعته وكالة الأنباء الطاجيكية "خبر" في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رشيد عليموف
السفير
الممثل الدائم لجمهورية طاجيكستان
لدى الأمم المتحدة

031298 031298 98-38273

المرفق

[الأصل: بالروسية]

يخيو عظيموف: رئيس وزراء طاجيكستان

الوحدة الوطنية: ضمان لتقدم طاجيكستان

إن عملية بناء طاجيكستان كأمة ودولة مستقلة ذات سيادة التي بدأت عام ١٩٩١ وضعت بلدنا في مواجهة طائفة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية بالغة الصعوبة لا يمكن حلها إلا بتشكيل مجتمع من نوع جديد يلتف حول فكرة قومية واحدة.

وقد كانت أولى خطوات الجمهورية على طريق الاستقلال والسيادة أشبه بالخوض في مستنقع من المشاكل الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية والأخلاقية الموروثة أو المستجدة، وكانت تقودها الصفوة السياسية الجديدة الصاعدة عبر مسار خطّته المصالح الضيقة وأصحاب المطامح والمتعطشون إلى السلطة. ولم تؤد الحرب الأهلية التي نشبت فيما بعد إلى تفاقم مظاهر التناقض العقائدي والسياسي بالمجتمع الطاجيكي فحسب، بل وكشفت، أيضا، بشكل أوضح عن تباينه الإقليمي، بما غدا معه وجود طاجيكستان ذات سيادة معرضا للخطر. ولم يتسن وقف تلك الحرب الخرقاء الدامية، التي لو استمرت لكانت بمثابة انتحار وطني، إلا بفضل حكمة أمتنا وإرادتها للوحدة.

والواقع أن العمل المعقد الشاق الذي تضطلع به حكومة طاجيكستان في سبيل بناء الدولة، وهي مهمة ينشد فيها تجسيد الروح الجماعية للأمة ويُعلى فيها حق كل مواطني طاجيكستان في حياة كريمة وهانئة بغض النظر عن العقيدة أو العرق، أو القومية أو اللغة، ذلك العمل يلقى تفهما ومساندة ليس في البلد فحسب، وأيضا خارج حدوده.

إن جمع الشعب حول منهاج قوامه فكرة قومية واحدة هو أمر إيجابي يفهمه أصدقاؤنا ولا يمكن ألا يفهمه أعداء الدولة الطاجيكية الفتية السافرون أو المستترون. والواقع أنه منذ الوهلة الأولى التي نالت فيها طاجيكستان استقلالها هوجمت تلك الفكرة هجوما شرسا من بعض الدوائر السياسية، من بينها دوائر أجنبية، ومن عدد من الأبواق الإعلانية المرتزقة، التي لم تتحر العناية فيما استخدمته من وسائل. وماذا كان هدفها؟ التخريب الإيديولوجي بهدف تقويض الثقة بين ممثلي القوميات المختلفة، بل وحتى تقسيم الطاجيك أنفسهم حسب خصائصهم الإقليمية. وفي هذا السيل المنهمر غدا استغلال الخصائص القومية، والإثنية، والجغرافية والثقافية، والتقليدية التي تكونت على امتداد تاريخ طاجيكستان نهجا دعائيا أثيرا.

ولا يخفى على أحد أن تفجر المواقف الانفصالية وتحقيق جزء من سكان طاجيكستان، على المستوى اليومي، لانتمائهم المجتمعي والإقليمي "الخاص" هو أمر لا يمكن، للأسف، التغلب عليه تماما في الوقت الراهن، سواء بالرجوع إلى التراث التاريخي أو من خلال المسار الموضوعي لتاريخ الشعب الطاجيكي المعاصر. فمسألة تحديد الهوية الذاتية على الصعيد الإقليمي تشكل الآن عقبة أساسية تعترض عملية إنماء الوعي بالذات القومية المشتركة فيما بين الطاجيك باعتبارهم شعبا واحدا، وهي العصا التي يُتكأ عليها في المناورات الدائرة في إطار اللعبة السياسية للمجموعات غير المنخرطة في الحياة السياسية الداخلية بالبلد ولكنها تتشبث بالسعي للوصول بأي ثمن إلى السلطة التي تتوق إليها.

إننا، مواطني طاجيكستان، شهدنا في مناسبات عديدة شتى أصناف الاستفزازات الإيديولوجية والعسكرية التي ينظمها خصومنا من حين لآخر؛ والسمة المميزة لهذه الاستفزازات هو أنها ظلت ولا تزال تشكل نزعة محددة نحو بث بذور التفرقة في صفوف الشعب وتأليب بعضه ضد البعض الآخر على أساس إقليمي عملا بالحيلة العسكرية القديمة والتاريخية؛ حيلة "فرق تسد". وخلال سبع سنوات من تاريخ دولة طاجيكستان المستقلة، أصدرت شتى وسائط الإعلام الأجنبية في معظمها وبصورة متكررة مئات من المنشورات حول موضوع ما سمي "بالحكم الشخصي للجنوبيين"، و "المراوغة السياسية للشمال"، و"المواجهة العدائية بين الشرق والغرب" و"تقرير مصير البادخشان"، وعشرات من التعابير المختلفة بشأن مواضيع مماثلة لا تختلف عن بعضها إلا بدرجة الكراهية التي تكنها للجمهورية الفتية. فالأكاذيب المكشوفة والتحيز وقلب الحقائق، والمقارنات المغرضة تشكل مضمون هذه المقالات التي كتبها المغرضون من المحللين السياسيين والخبراء في شؤون طاجيكستان ممن جاز القول بأن معظمهم لم يسبق له أن رأى طاجيكستان ولا شعبها.

وإن أحداث تشرين الثاني/نوفمبر لهذه السنة في منطقة لنينباد مثال واضح على محاولة تسعى إلى بث الفرقة في المجتمع الطاجيكي كالمعتاد وتأليب شمال طاجيكستان ضد جنوبه. فقد قامت شرذمة من المتمردين بتنظيم أعمال مناهضة للحكومة تأييدا للشماليين فخاب سعيها إذ لم تضع في اعتبارها التفاهم الذي توصل إليه المجتمع الطاجيكي والذي يقوم على أساس وجوب توطيد أركان المجتمع استنادا إلى المبادرات السلمية التي يقوم بها رئيس الجمهورية، إمومالي شاريبوفيتش.

وبعد الفشل الذي لقيته فلول المتمردين وقادتهم عسكريا وسياسيا، لم يفقد هؤلاء الأمل حتى الآن في تضليل شعب طاجيكستان والمجتمع الدولي بالمناشير وتوجيه نداءات إلى المنظمات الدولية ذات المصداقية وعن طريق الترهات التي ملأت بها الصحافة الأجنبية بشأن ما زعمته من إبادة جماعية قام بها الجنوبيون ضد بقية سكان الجمهورية. ولعل الرواية الأكثر شيوعا، ولو بدون مساعدة منهم، والتي تقول بأن ممثلين من كليب يستأثرون بالوظائف الرئيسية لا تصمد أمام أي تحقيق. وحسب المرء أن يورد قائمة بأهم الوظائف الحكومية التي يتقلدها، مثلا، ممثلون من منطقة لينينباد في الأجهزة الحكومية لطاجيكستان ليتبدى للعيان أن هذا الصنف من الاتهامات لا يستند إلى أي أساس: فهذه المناصب هي مناصب رئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء، والمدعي العام، ونائب رئيس المجلس الأعلى، وأمين مجلس الأمن، ومستشار

الرئيس بشأن الشؤون الاقتصادية، ومستشار الرئيس للشؤون البرلمانية والقانونية، ووزير العدل، ووزير الاتصالات، ووزير الإصلاح الزراعي وإدارة المياه، ووزير الحماية البيئية، ووزير الضمان الاجتماعي، ورؤساء عدد من اللجان الحكومية. ولما كان الأمر كذلك، فإن ثمة ثلاث حقائق أخرى ينبغي أخذها في الاعتبار: (١) بصرف النظر عن ممثلي الجنوب والشمال، فإن ثمة عددا كبيرا من المناصب العليا يشغلها أناس من المناطق الأخرى للجمهورية؛ (٢) إن عملية إدماج ممثلي المعارضة الطاجيكية في هياكل السلطة لا تزال متواصلة؛ (٣) إن المبدأ الأساسي في سياسة الوظيفة العامة للدولة ليس هو عامل التمثيل الجغرافي في هياكل السلطة بل هو المؤهلات العملية والمهنية لمتقلد المنصب.

واليوم، يشهد العالم بأجمعه على حسن نية شعب طاجيكستان الذي يصبو بعمله وفكره وتطلعاته إلى السلام والوحدة الوطنية في أرض أجداده وإلى بناء سيادة حقيقية تضمن تحقيق المصالح الوطنية؛ تلك المصالح التي تتوخى العيش الكريم في ظل العزة والكرامة في بلد واحد لا يتجزأ ولا مكان فيه حالاً ولا استقبالا للنزاعات الدولية والداخلية أو التفوق العرقي أو الموازنة العرقية.

دوشانب، في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨

- - - - -